

الموضوعات الواردة في التقرير تُعبر عن وجهة نظر كاتبها



الأمانة العامة
اللجنة الملكية لشؤون القدس
The Royal Committee for Jerusalem Affairs

أخبار وواقع القدس

تقرير يومي

١٠ كانون الثاني ٢٠١٩

للمزيد من الأخبار تابعونا على:



<https://www.facebook.com/rcjajo>



<https://www.youtube.com/rcjajordan>



<https://www.rcja.org.jo>

المحتوى

شؤون سياسية

- الأوقاف تندد بالاقترحات التي تنال من قدسية الأقصى وتهدد مكانته ٤
- صيام: الاحتلال يختطف مدينة القدس لتمرير "صفقة القرن" بالقوة ٤

اعتداءات

- اقتحامات واعتقالات في الضفة ٥
- رئيس مجلس الأوقاف يحذر من الدعوات لبناء كنيس يهودي في المسجد الأقصى ٦
- الاحتلال يحكم على أسير مقدسي بالسجن ١١ شهراً ٦
- القدس: الاحتلال يفتح "شارع الأبرتهايد" ٧
- جولات استفزازية في الأقصى والاحتلال يقتحم رام الله والبييرة ٨

شؤون مقدسية

- محكمة الاستئناف الفلسطينية تقضي بالسجن المؤبد مع الأشغال الشاقة لـ عصام عقل بتهمة تسريب عقارات فلسطينية للاحتلال ٩
- مهجة القدس: الأسيرة إسراء جعابيص تُعاني أوضاعاً صحية صعبة ٩
- حكاية دمية سجناتها إسرائيل مع صاحبها ١٨ عاماً! ١٠

تقارير

- ماذا تعرف عن (المخطط ٥٨٠٠) لتهويد مدينة القدس؟ ١٤
- أكثر من ١٠٠ انتهاك إسرائيلي بحق الأقصى والابراهيمي الشهر الماضي ١٦
- لا حق لإسرائيل بـ"التعويضات": وقائع هجرة اليهود من الدول العربية ١٧
- الاحتلال ومحاولات هدم سور القدس لضرب الهوية العربية ٢١

القدس في قرارات الأمم المتحدة

- قرار رقم (٣٣) الدورة (٢) بتاريخ ١٠/١٠ آذار ١٩٤٨م الطلب من الأمين العام اعتمادات بمشروع القدس / مجلس الوصاية

٢٣

آراء عربية

- التوجهات الفاشية في إسرائيل
- سوار استيطاني حول بيت لحم

٢٤

٢٥

آراء عبرية مترجمة

- ٦ مناهج للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني
-

٢٦

اخبار بالانجليزية

- Arab Americans, civil liberties groups challenging anti-BDS bill in US Congress
- Why Brazil should shun the Israeli mode
- US ultimate deal shelved again
- Settlers uproot and chop olive trees in south of West Bank

٢٨

٢٩

٣١

٣٢

شؤون سياسية

الأوقاف تندد بالاقحامات التي تنال من قدسية الأقصى وتهدد مكانته

ندد وزير الأوقاف والشؤون الدينية يوسف ادعيس بتزايد الاقتحامات للمسجد الأقصى من قبل شخصيات سياسية "إسرائيلية"، كان آخرها الاقتحام الذي جرى أمس من قبل ما يسمى وزير الزراعة في حكومة اليمين المتطرف. وأضاف ادعيس، في بيان صحفي، أن حكومة الاحتلال اليمينية تعمل جاهدة على تسهيل اقتحامات الأقصى التي أصبحت تتم بشكل يومي وبتزايد، خاصة بعد انسحاب حكومة الاحتلال من منظمة اليونسكو، ما يعني تزييدا في الانتهاكات التي تمارس من قبل سوابب المستوطنين، أو من قبل الشخصيات السياسية التي تنطلق من خلفيات سياسية ودينية في اقتحاماتها، الأمر الذي يمس المسجد الأقصى وقدسيته ومكانته الدينية والحضارية.

موقع مدينة القدس ٢٠١٩/١/٩

صيام: الاحتلال يختطف مدينة القدس لتمرير "صفقة القرن" بالقوة

وصف نائب محافظ القدس عبد الله صيام اقتحام وزير الزراعة في حكومة الاحتلال للمسجد الأقصى وجولة مستشار الأمن القومي الأمريكي في البلدة القديمة بالقدس وساحة حائط البراق يوم أمس، بالاعتداء الآثم على القبلة الأولى للمسلمين وعلى حق الفلسطينيين في عاصمتهم القدس. وقال صيام، في تصريح صحفي، إن هذا التنسيق والحضور "الإسرائيلي" الأمريكي في الأقصى هو تأكيد على أن الاحتلال يختطف مدينة القدس لتمرير ما تسمى صفقة القرن بالقوة ضاربا بعرض الحائط كافة القوانين الدولية.

موقع مدينة القدس ٢٠١٩/١/٩

اعتداءات

اقتحامات واعتقالات في الضفة

القدس المحتلة-الرأي - اجتاحت قوات الاحتلال الاسرائيلي امس الاربعاء معززة بآليات عسكرية أمس مدينتي رام الله والبيرة، حيث انتشر الجنود في عدد من الأحياء وقاموا باقتحام العديد من المنازل والمحال التجارية، واعتقال ١٤ فلسطينيا.

وقال شهود عيان ان قوات الاحتلال اقتحمت ضاحيتي الماصيون وعين منجد، وقامت بمصادرة تسجيلات الكاميرات الأمنية واعتقلت ٤ امن سكان الضاحيتين بينهم طفل وسيدة متقدمة بالسن، كما اقتحمت القوات بلدة بيتونيا، ومخيم الأمعري، وفي بيت لحم، اعتقلت قوات الاحتلال ثمانية فتية وشابين من بلدتي بيت فجار وتقوع، بعد أن داهمت منازل ذويهم في بلدة تقوع وفتشتها وعبثت بمحتوياتها.

وقال مواطنون، إن جيش الاحتلال أطلق الرصاص الحي والمعدني المغلف بالمطاط ووابلا من قنابل الغاز المسيل للدموع، مما تسبب بإصابة ٣ شبان بالرصاص المطاطي نقلو على إثرها إلى مستشفى رام الله الحكومي لتلقي العلاج. يذكر ان عمليات الاقتحام لـ «رام الله والبيرة» تتواصل منذ اسبوع عقب تنفيذ مقاومين عملية إطلاق نار على حافلة إسرائيلية قرب مستوطنة «جفعات آساف» وقنص جنوب وبردج المراقبة للمستوطنة شرق رام الله. وفي قطاع غزة، أعلنت وزارة الداخلية والأمن الوطني في قطاع غزة، ليل الثلاثاء، أن جهاز الأمن الداخلي اعتقل ٥ شخصًا على خلفية التخابر مع الاحتلال الإسرائيلي، في حملة شنها في أعقاب تسلل قوة إسرائيلية خاصة إلى خان يونس، في تشرين الثاني الماضي.

جاء ذلك في شريط فيديو بثته الوزارة، وعرضت من خلاله اعترافات عدد من المتعاونين والمتخابرين. وبحسب اعترافات بعض المتخابرين فإن عملية إسقاطهم في العمالة تنوعت بين اتصال عبر الهاتف من مخابرات الاحتلال وعرض التخابر والتهديد حال رفض الاستجابة. وكشف أحد الاعترافات، أن مخابرات الاحتلال طالبت بالانتقال إلى سيناء والعمل في صفوف تنظيم (داعش) الارهابي. وفي اعترافات البعض، جاء الارتباط مع الاحتلال عبر التعارف على فتيات عبر منصة التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، وعرض هؤلاء الفتيات تقديم مساعدات ومن ثم ابتزازهم، إضافة إلى ابتزاز بعضهم خلال مرورهم عبر حاجز بيت حانون (إيرز). ووفقًا للاعترافات الواردة في الشريط المصور، فإنه من أبرز المهام التي كلفوا بها تقديم معلومات عن المراكز والمواقع الحكومية والأمنية والشرطية، بالإضافة إلى الأماكن والمنشآت المزودة بكاميرات مراقبة، وحواجز الأجهزة الأمنية، وتفصيل حول انقطاع التيار الكهربائي. كما كلف بعض العملاء بشراء مركبات لصالح مخابرات الاحتلال، إضافة إلى معلومات عن المقاومة ومواقعها. وعرض ضباط الاحتلال على أحد العملاء شراء أو استئجار أراض شرق محافظة خان يونس. كما تم تكليف آخرين

بنقل أجهزة ومعدات وأغراض لصالح مخابرات الاحتلال. من جهة أخرى، اقتحم مستوطنون امس باحات المسجد الأقصى المبارك-الحرم القدسي الشريف بمدينة القدس المحتلة...>>
الرأي ١٠/١/٢٠١٩/ص ٨

رئيس مجلس الأوقاف يحذر من الدعوات لبناء كنيس يهودي في المسجد الأقصى

حذر مجلس الأوقاف الإسلامية في القدس الشيخ عبد العظيم سلهب من الدعوات التي يطلقها مستوطنون وتخطيطهم لبناء كنيس يهودي في المسجد الأقصى كمحاولة لتنفيذ التقسيم الزماني والمكاني للمسجد. وولفت، في تصريح صحفي إلى إن أكثر من ٣٠ ألف مستوطن اقتحموا المسجد الأقصى خلال العام الماضي بزيادة بلغت ١٧% ما يؤثر على خطورة الوضع في المسجد المبارك. وشدد على أن هذا الأمر لا يمكن السكوت عليه وهو استفزاز لمشاعر المسلمين واستهداف لمسجد إسلامي لا يوجد أي حق لليهود فيه، مطالباً بشد الرحال إلى المسجد الأقصى والرباط فيه مهما كلف ذلك من تضحيات.

موقع مدينة القدس ٩/١/٢٠١٩

الاحتلال يحكم على أسير مقدسي بالسجن ١١ شهراً

القدس المحتلة - صفا - حكمت محكمة الاحتلال الإسرائيلي بالقدس المحتلة يوم الثلاثاء، على الأسير المقدسي فيصل وحيد عيد شبانة (١٩ عاماً) بالسجن الفعلي لمدة ١١ شهراً. وأوضح رئيس لجنة أهالي الأسرى والمعتقلين المقدسيين أمجد أبو عصب على صفحته بـ "الفيسبوك" أن قاضي محكمة الاحتلال حكم على الأسير شبانة من بلدة الطور شرق القدس، بالسجن ١١ شهراً وغرامة مالية ١٨٠٠ شيكل.

وأشار إلى أن الأسير شبانة أدين بتهمة "الدفاع عن المسجد الأقصى المبارك"، وهو يقبع حالياً في سجن "ريمون" الإسرائيلي.

وكان قضاة المحكمة المركزية في القدس أصدروا صباح اليوم أحكاماً بالسجن الفعلي ضد ثلاثة شبان مقدسيين بعد إدانتهم "بالتخطيط لعملية إطلاق نار باتجاه المستوطنين".

وكالة الصحافة الفلسطينية صفا ٨/١/٢٠١٩

القدس: الاحتلال يفتتح "شارع الأبرتهاید"

عرب ٤٨ - افتتح اليوم، الخميس، في القدس شارع "٤٣٧٠"، الذي يطلق عليه "شارع الأبرتهاید"، لكونه يفصل بين السائقين الفلسطينيين وبين السائقين من المستوطنين الإسرائيليين. والحديث هنا عن شارع يربط مستوطنة "غيفاع بنيامين" (مستوطنة "آدم") بشارع رقم "١" أو شارع "تل أبيب - القدس". ويقع بين مفرق التلة الفرنسية وبين النفق المؤدي إلى جبل المشارف. يبلغ طول الشارع ثلاثة كيلومترات ونصف، وأطلق عليه "شارع الأبرتهاید" حيث يقسم الشارع على طوله جدار يصل ارتفاعه إلى ٨ أمتار، يفصل بين السائقين الفلسطينيين والسائقين من المستوطنين الإسرائيليين. وكان قد افتتح الجانب الغربي من الشارع، قبل أسبوعين، للفلسطينيين، الذين لا يسمح لهم بالدخول إلى القدس المحتلة. وافتتح، اليوم، الجانب الغربي منه للمستوطنين لتسهيل وصولهم إلى التلة الفرنسية وجبل المشارف. وبحسب تقرير نشرته صحيفة "هآرتس"، اليوم، فإن افتتاح الشارع قد تأخر بسبب خلافات بين جيش وشرطة الاحتلال بشأن من يتسلم المسؤولية على الحاجز الجديد الذي أقيم بسبب هذا الشارع. وتقرر في نهاية المطاف أن يلقي ذلك على عاتق "شرطة حرس الحدود". وبحسب مخطط الاحتلال، فإن الحاجز سيمنع الفلسطينيين سكان الضفة الغربية من الدخول إلى القدس. وبالنتيجة فإن السائقين الفلسطينيين سوف يسافرون في الجانب الفلسطيني من الشارع حول القدس من جهة الشرق، دون السماح لهم بدخولها. وأشار التقرير إلى أنه من المتوقع أن يكون غالبية مستخدمي "شارع الأبرتهاید" من سكان المستوطنات التي أقيمت على أراضي شمالي القدس.

واعتبر رئيس المجلس الاستيطاني "بنيامين"، يسرائيل غانتس، الذي شارك في افتتاح الشارع، أنه "أنبوب الأكسجين لمستوطني بنيامين والمنطقة كلها، الذي يعملون أو يتعلمون أو يقضون أوقاتهم في القدس". شارك في افتتاح الشارع رئيس بلدية الاحتلال في القدس، موشي ليئون، الذي اعتبر الشارع "الرابط الطبيعي والمطلوب" لربط مستوطني "بنيامين" بالقدس. وقال وزير المواصلات، يسرائيل كاتس، إن الحديث عن خطوة مهمة لربط مستوطني "بنيامين" بالقدس وتعزيز ما أسماه "متروبولين القدس". وادعى كاتس أن "شارع الأبرتهاید" هو "تموذج لإمكانية خلق حياة مشتركة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، من خلال الحفاظ على التحديات الأمنية القائمة".

كما ادعت بلدية الاحتلال أن الشارع "يخدم سكان المدينة العرب، وخاصة سكان مخيم شعفاط للاجئين والمنطقة، ويخفف من الازدحامات المرورية في بسغات زئيف والتلة الفرنسية".

عرب ٤٨ - ٢٠١٩/١٠

جولات استنزافية في الأقصى والاحتلال يقتحم رام الله والبيرة

فلسطين المحتلة - اقتحم مستوطنون متطرفون يهود صباح أمس الأربعاء باحات المسجد الأقصى المبارك - الحرم القدسي الشريف بمدينة القدس المحتلة.

وقال مدير عام دائرة الاوقاف الاسلامية العامة وشؤون المسجد الأقصى بالقدس الشيخ عزام الخطيب لمراسل (بترا) في رام الله ان الاقتحامات نفذت من جهة باب المغاربة بحراسة مشددة من شرطة الاحتلال الاسرائيلي الخاصة. وأكد ان سلطات الاحتلال أغلقت الساعة العاشرة والنصف صباحاً باب المغاربة عقب انتهاء فترة الاقتحامات الصباحية للمستوطنين اليهود، علماً أنها فتحت الساعة السابعة صباحاً.

وأوضح الخطيب أن ٣١ متطرفاً اقتحموا المسجد الأقصى، ونظموا جولات استنزافية في أنحاء متفرقة من باحاته، وتلقوا شروحات عن «الهيكل» المزعوم. وأشار إلى أن ١٠ عناصر من شرطة الاحتلال اقتحموا أيضاً المسجد المبارك، وتجوّلوا في مصلياته.

وواصلت شرطة الاحتلال المتمركزة على أبواب الأقصى إجراءاتها الأمنية بحق الفلسطينيين الوافدين للمسجد، واحتجزت بعض هوياتهم الشخصية لحين خروجهم منه.

وارتفع عدد المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة بنسبة ٣ بالمئة خلال عام، ليصل إلى ٤٤٨ ألفاً و٦٧٢ شخصاً عام ٢٠١٨. وقال مجلس المستوطنات الإسرائيلية في بيان أمس الاربعاء إن هذا العدد لا يشمل مستوطني القدس الشرقية المحتلة، الذين يبلغ عددهم أكثر من ٢٢٠ ألفاً، وأن هذا الارتفاع البالغ ٣ بالمئة، بطيء مقارنة مع سنوات سابقة. واقتحمت قوات الاحتلال معززة بأليات عسكرية صباح أمس الأربعاء، مدينتي رام الله والبيرة، حيث انتشر الجنود في عدد من الأحياء وقاموا باقتحام العديد من المنازل والمحال التجارية ومصادرة تسجيلات كاميرات. ووفقاً لشهود عيان داهمت قوات الاحتلال مؤلفة من ١٠ جيبات عسكرية عدة محال تجارية في ضاحيتي الماصيون وعين منجد، وقامت بمصادرة تسجيلات الكاميرات الأمنية.

تأتي هذه الاقتحامات مع تجدد المواجهات الليلية بين شبان وجنود الاحتلال، حيث أصيب عدد من المواطنين بالرصاص المغلف بالمطاط وبحالات اختناق جراء استنشاقهم للغاز السام والمدمع الذي أطلقه جنود الاحتلال، خلال مواجهات اندلعت في حي «أم الشرايط» بمدينة البيرة.

إلى ذلك، أعلنت وزارة الداخلية في قطاع غزة انها تمكنت من اعتقال ٥٥ عميلاً تابعاً للاحتلال الاسرائيلي بعد الحدث الامني الذي وقع بمحافظة خانينوس جنوب قطاع غزة في الحادي عشر من تشرين ثاني الماضي. وبيّنت الداخلية اعترافات عدد من المتعاونين والمتخابرين مع الاحتلال الإسرائيلي اعتقلوا مؤخراً على يد جهاز الأمن الداخلي. وأوضحت الداخلية أن عملية اعتقال هؤلاء العملاء جرت عقب عملية تسلل الوحدة الإسرائيلية الخاصة شرق محافظة خانينوس جنوب قطاع غزة في نوفمبر الماضي والتي

كشفتها المقاومة الفلسطينية. وكشف تسجيل الفيديو أنه تم اعتقال ٤٥ متخابراً ومتعاوناً مع الاحتلال منذ الحملة الأمنية التي شنت عقب عملية التسلل الإسرائيلية. (وكالات)

الدستور ٢٠١٩/١/١٠ ص ٣٢

شؤون مقدسية

محكمة الاستئناف الفلسطينية تقضي بالسجن المؤبد مع الأشغال الشاقة

لـ عصام عقل بتهمة تسريب عقارات فلسطينية للاحتلال

أصدرت محكمة الاستئناف في رام الله، اليوم الأربعاء حكماً بالسجن المؤبد مع الأشغال الشاقة على مسرب الأراضي في القدس عصام عقل.

يشار إلى أن عقل يحمل "الهوية الإسرائيلية" والجنسية الأمريكية من سكان بيت حنينا في القدس. وكانت السلطات الأمريكية قد طالبت السلطة الفلسطينية بتسليمها المدعو عصام عقل بعد الحكم عليه من محكمة الاختصاص سابقاً قبل أن يحول إلى محكمة الاستئناف التي أصدرت حكمها القطعي بالقضية.

موقع مدينة القدس ٢٠١٩/١/٩

مهجة القدس: الأسيرة إسراء جعابيص تُعاني أوضاعاً صحية صعبة

رام الله - دنيا الوطن - أكدت مؤسسة (مهجة القدس) للشهداء والأسرى اليوم؛ أن الأسيرة المجاهدة إسراء رياض جميل جعابيص (٣٥ عاماً) من مدينة القدس المحتلة، تعاني أوضاعاً صحية صعبة وسط تجاهل وإهمال ما يسمى إدارة مصلحة سجون الاحتلال بتقديم أي علاج حقيقي وجذري لحالتها الصحية.

وأفادت الأسيرة جعابيص في رسالة وصلت (مهجة القدس) نسخة عنها، أنها تعاني من تشنجات بالجسم مع وجع شديد، وآلام شديدة بالأيدي وأسفل الرقبة وفي المفاصل والأيدي والأقدام وفي الأطراف، ومن تشنجات بالجسم، وتعاني من الاكتئاب ورغبة شديدة في البكاء.

وأضافت في رسالتها أنه بالنسبة لجسمها وآثار الحروق لا يوجد أي تحسن مع أنها تستخدم الدواء، حيث قاموا بإعطائها دواءً جديداً يسبب لها الصداع الشديد ويمنعها من النوم، وهي تتناول مسكنات من أجل الآلام التي تعاني منها، ولكن أصبح جسمها لا يستجيب من كثرة المسكنات، وأن الدواء جعلها تنسى ما يحدث في الوقت الحاضر، وتتذكر الماضي فقط.

وظالبت الأسيرة إسراء بضرورة إدخال طبيب من الخارج لعلاج أسنانها لأن عيادة السجن لا تخدم وضعها، ولا تقدم لها العلاج اللازم، وأنها بحاجة لإجراء عمليات جراحية لإزالة آثار الحروق. وأشارت مهجة القدس إلى أن قوات الاحتلال اعتقلتها بتاريخ ١١/١٠/٢٠١٥م، ووجهت سلطات الاحتلال تهمة محاولة تنفيذ عملية وقتل يهود من خلال تفجير أنبوية غاز داخل سيارتها أثناء توجهها لمدينة القدس، وأصدرت المحكمة الإسرائيلية بالقدس المحتلة حكماً جائراً عليها بالسجن الفعلي (١١) عاماً وغرامة مالية عالية خمسين ألف شيكل.

وأوضحت مهجة القدس أن الأسيرة جعابيص، أصيبت يوم اعتقالها نتيجة انفجار أنبوية الغاز بإصابات شديدة، ورغم خطورة وضعها الصحي والإصابة التي تعرضت لها، والتي أدت إلى حروق في أكثر من ٦٠% من جسدها، وبتر أصابع يديها، إلا أن سلطات الاحتلال تعاملت معها كإرهابية، ولم تقدم العلاج اللازم لها في حينه، واليوم تعاني إسراء من آثار الحروق في وجهها وأجزاء جسمها، وهي تحتاج لرحلة علاج طويلة، للتخلص من أوجاعها التي باتت لا تفارقها، إلا وهي نائمة بمساعدة المهدئات في السجن الذي لا تتلقى فيه الرعاية الصحية اللازمة.

جدير بالذكر، أن الأسيرة المجاهدة إسراء جعابيص من مواليد ٢٢/٠٧/١٩٨٤م، وهي متزوجة ولديها طفل واحد واسمه "معتصم"، وتنتمي لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، وتقع حالياً في سجن (الدامون).

من جهتها، ناشدت مؤسسة مهجة القدس مؤسسات حقوق الإنسان المحلية والدولية، والجمعيات التي تُعنى بشؤون الأسرى، وفي مقدمتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بضرورة التدخل الفوري للضغط على الاحتلال من أجل إنقاذ حياة الأسرى المرضى، وفي مقدمتهم الأسيرة إسراء جعابيص؛ والعمل على تمكين الأسرى المرضى من حقوقهم المشروعة في العلاج والحرية.

دنيا الوطن ٢٠١٩/١/٩

حكاية دمية سجنها إسرائيل مع صاحبها ١٨ عاماً!

غزة- مصطفى حبوش: قد يبدو العنوان مبالغاً فيه، لكن الحقيقة أن إسرائيل اعتقلت فلسطينياً في سجونها لنحو عقدين من الزمن، واحتجزت بالفعل معه دميةً كان قد اشتراها لطفته ذات العامين، في واحدة من أكثر القصص قسوةً في تاريخ الشعب الفلسطيني.

بدأت حكاية الدمية "ميمي" كما سمّاها بطل القصة عماد الدين الصفطاوي، من مدينة دبي، عندما اشتراها من أحد متاجر الألعاب عام ٢٠٠٠، كي يهديها لابنته "سارة" التي لم يتجاوز عمرها آنذاك ربيعين من العمر.

يقول الصفطاوي: "عندما دخلت متجر الألعاب تملكني شعور غريب، أحسست كأن الدمية تنادينني وتقول: أنا لعبة ابنتك، فتوجهت إليها واشتريتها على الفور. لقد وقعت في حب هذه اللعبة وشعرت أنها تشبه ابنتي".

انتظر الصفطاوي على "أحر من الجمر" أن يوصل الدمية إلى طفلة المدللة ليرى فرحتها بها، لكن اللعبة لم تصل صاحبها الصغيرة، ففي طريق عودته من الإمارات اعتقلته قوات الاحتلال عند بوابة قطاع غزة - حيث تقطن أسرته - لتؤجل فرحته وضحكات طفلة.

كان الصفطاوي البالغ حالياً ٥٥ عاماً، مسؤول المساجد بوزارة الأوقاف، وعضواً مستقلاً في المجلس الوطني الفلسطيني، اعتقلته إسرائيل لنشاطه بمقاومة الاحتلال قبل توقيع اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣، في انتهاك واضح للاتفاقية التي تقضي بعدم محاكمة أي فلسطيني على أنشطته في المقاومة خلال الفترة التي سبقت توقيع المعاهدة.

وبعد نحو عقدين من الزمن قضاها داخل السجون الإسرائيلية، أفرج عن الصفطاوي في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، لتعود قصة الدمية وتجتر آلام أعوام خلت. في بداية أيام اعتقاله، أصر الصفطاوي على أن ترافقه اللعبة في زيارته، إذ كان يحدثها في وحدته ويرى من خلالها عائلته.

لكن بعد مرور عام، فضّل أن تغادر الدمية المعتقل إلى صندوق الأمانات بالسجن، لأنها كانت تُبقي على جرح مأساته مفتوحاً، فكان عند رؤيتها يتخيل طفلة "سارة" ويزداد شوقه إليها ولبقة أطفاله وزوجته.

وبعد أن قضت الدمية "ميمي" ١٨ عاماً، أرسلتها السلطات الإسرائيلية مع بقية مقتنيات "عماد الدين" إلى عائلته قبل نحو أسبوع من الإفراج عنه نظراً لانتهاك حكوميته، لتصل الدمية إلى "سارة" التي لم تعد طفلة وإنما أصبحت فتاة تخطت العشرين عاماً.

بعد أن مر الأسبوع متناقلاً وكأن اليوم منه بسنة، تنفس الصفطاوي نسائم الحرية، وكانت الدمية أول الأشياء التي تقع عليها عيناه، ليبتسم لحظتها ف"شريكته في النضال"، كما قال: "باتت حرة أيضاً ووصلت ليد صاحبها".

وعلى الجانب الآخر من الحكاية، تقول "سارة" إنها لم تكن تعلم بأمر الدمية فقد كانت صغيرة عندما اشتراها والدها، لكن عندما وصلت إليها بعد نحو عقدين من موعدها الأصلي، شعرت بحجم حب والدها لها.

لم تكن "سارة" تصدق أن خروج والدها من السجون الإسرائيلية سيأتي يوماً، ولكن عندما أعطتها والدتها اللعبة قبيل إطلاق سراحه، كانت البشرى بقرب اعتقاله.

"عندما أخذت اللعبة من أمي بكيت كثيراً. بكيت حزناً على عمر قضيناه بعيداً عن أبي، وفرحاً بأن حكاية الألم انتهت وسنعيش بداية جديدة بين أحضانها"، تقول سارة.

وتضيف: "كم هو مجرم الاحتلال بحرمانه أطفالاً من أبيهم لسنوات طويلة"، إذ لم تكن حكاية الصفاطوي مجرد لعبة لم تصل لصاحبيتها، فالسنوات الماضية حملت معاناة من نوع مختلف.

ويقول "عماد الدين" إن "الاحتلال يعتقل الفلسطيني ليس ليعاقبه مرة واحدة، بل يريد أن يشعره أنه يعاقبه في كل سنة وأُسبوع ويوم وساعة ودقيقة، ويبقيه يعاني طوال فترة اعتقاله كي يكسره نفسياً وبدنياً". وتتنوع وسائل إسرائيل في إنهاء وتعذيب المعتقلين، فهي - بحسب الصفاطوي - تريد أن تُشعر المعتقل بأنه ملكها، وأنها قادرة في أي لحظة على قلب حياته رأساً على عقب".

ولعل أقل أساليب التنكيل بالمعتقلين الفلسطينيين بسجون إسرائيل، ما يعرف بـ"دق الشبايك"، حيث يضرب السجنان قضبان الغرف قبل أن يطلب من المعتقلين إخلاء الغرفة بالكامل لتفتيشها، وهذا يحدث مرتين على الأقل يومياً.

وتصل وسائل قمع المعتقلين إلى اقتحام قوات مسلحة لغرفهم وضربهم، وربما إطلاق النار عليهم كما حدث مع الصفاطوي عندما أطلق أحد الجنود النار على قدمه وأصابها من "مسافة صفر".

وفي بعض الظروف كانت القوات الإسرائيلية تعتمد إجبار المعتقلين على خلع ملابسهم بالكامل، وإخراجهم من غرفهم وضربهم، في محاولة لكسره نفسياً، كما يروي الصفاطوي.

وحاول الصفاطوي أن يتغلب على سنوات سجنه بقراءة الكتب وتعليم المعتقلين، مشيراً إلى أنه قرأ مئات الكتب بكافة المواضيع وخاصة العلوم الشرعية والأدب.

كما شارك في التدريس ضمن برنامج ليسانس التاريخ، ودبلوم تأهيل الدعاة، والخدمة الاجتماعية الخاص بالمعتقلين، بالتعاون مع جامعة الأقصى (حكومية فلسطينية) وكلية العلوم التطبيقية (غير حكومية).

وبقدر المعاناة التي عاشها الصفاطوي داخل المعتقل، كان شعور الفرحة فور إطلاق سراحه ووصوله إلى قطاع غزة.

ويقول: "شعرت بالفرحة يغمرني من أخص قدامي حتى رأسي، الفرحة كان بمذاقات جميلة ومتعددة فقد فرحت بالنجاة وبقاء أسرتي".

"شعرت أنني انتصرت على الاحتلال، فرغم ١٨ عاماً قضيتها في المعتقل خرجت، وها هي أسرة كاملة تنتظرني ووطن برحابته يتسع لي"، يضيف الصفاطوي.

أما الجانب الآخر من معاناة الأسير المحرر، فقد تجرعت زوجته سعدية الحوراني (٤٩ عاماً) التي تزوجها في مدينة درعا السورية، وتنقل معها في بلدان عربية كالجنازير والسودان ومصر، قبل أن يعودا إلى فلسطين، وينجبا ٥ أبناء ثلاثة منهم ذكور وابنتين أصغرهما ولدت بينما كان والدها داخل المعتقل.

في بداية الاعتقال قضت "سعدية" أياماً غاية في الصعوبة، لم تفارق الدموع عينيها، فقد كانت حاملاً بابنتها "لين" ولديها ٤ أطفال، وعائلتها تقطن في سوريا، وكان زوجها يمثل كل شيء في حياتها. وتقول سعدية: "كان اعتقال عماد صدمة هائلة لي ولأطفالي، عشت تحت ضغط هائل في بداية الأمر، فأطفالي كانوا بحاجة إلى متابعة دائمة وكان يجب علي أن أكون الأم داخل البيت، والأب خارجه". وتضيف: "كنت متألمة أبكي باستمرار، وفي كثير من الأحيان انهارت أعصابي قبل أن أنجح بالتأقلم مع الوضع الجديد بعد عام كامل، وكان ما ساعدني على ذلك تفكيري الدائم بأطفالي والاستعانة بالله في كل موقف صعب".

ولعل ما زاد من معاناة "سعدية" أنها لم تكن تعرف شيئاً عن زوجها على مدار عام كامل سوى أنه معتقل، فالسلطات الإسرائيلية كانت تمنع زيارته أو التواصل معه حتى عبر المؤسسات الحقوقية الدولية مثل الصليب الأحمر.

وقضى الصفاوي عاماً دون محاكمة، قبل أن توجه له السلطات الإسرائيلية تهمة ممارسة أنشطة تتعلق بالمقاومة الفلسطينية، وتحكم عليه بالسجن.

وخلال سنوات الاعتقال، لم تعرف الأسرة معنى لشهر رمضان أو للمناسبات والأعياد، فعندما كان المصلون يرددون تكبيرات العيد في المسجد كانت زوجة "عماد الدين" وأطفاله يكون في منزلهم. وما زالت الزوجة "سعدية" تذكر تفاصيل ليلة طويلة لم تتم فيها وعاشت خلالها مشاعر الخوف والقلق والحزن والفرح في وقت واحد.

وتقول: "كنت محرومة من زيارة زوجي في المعتقل، وبعد ١٣ عاماً من اعتقاله أبلغتني اللجنة الدولية للصليب الأحمر بأنه سيسمح لي بالزيارة".

"في الليلة التي سبقت يوم الزيارة لم أذق طعاماً للنوم، كنت طوال الليل أبكي ولم أصدق أنني سأزوره وأراه أخيراً، بت أعدّ الساعات والدقائق قبل أن يحين موعد الزيارة"، تضيف سعدية قبل أن تجبرها دموعها على التوقف عن الحديث.

وتتابع بعد أن تماثلت دموعها: "لم أكن أصدق أنني سأرى زوجي فقد كنت أخشى أن يمغني الاحتلال من الزيارة بشكل مفاجئ، وبقيت على هذه الحالة إلى أن دخلت صالة الزيارة ورأيت من بعيد لأصرخ فرحاً وبشكل لا إرادي: إنه هناك إنه حقاً هو ! كانت لحظات مرة وقاسية".

قضت "سعدية" مدة الزيارة التي لم تتجاوز النصف ساعة وهي تبكي، وكادت أن تفقد وعيها من شدة الإرهاق الذي أصابها فهي لم تنم في تلك الليلة، وفقاً لحديثها.

تلك اللحظات تكررت أيضاً ليلة الإفراج عن "عماد الدين"، لكنها حملت نوعاً آخر من الفرح، فهذه المرة لن تترك زوجها وتعود وحيدة إلى المنزل.

وتقول: "كنا نعد السنوات والأشهر والأسابيع والأيام والساعات لموعد الإفراج عن زوجي، وكانت المخاوف تسيطر علينا فالاحتلال قد يؤخر الإفراج عنه".

وفي الليلة التي سبقت إطلاق سراحه، جهزت زوجته وابنتاه المنزل بالزينة عبارات التهئة، وكانت الفرحة تغمرهم والدموع لا تفارقهم.

وفي الصباح توجهت العائلة إلى معبر "بيت حانون" (شمال) وبعد ساعات من الانتظار شاهدت "سعدية" أخيراً الحافلة التي تحمل زوجها وشاهدته وهو ينزل منها لتصيب جسدها رجفة كادت تسقطها أرضاً.

وتقول: "عندما شاهدته بكيت وتنفست الصعداء فقد أدركت أن أعوام الألم والمعاناة والوحدة انتهت بلا رجعة. أخيراً عاد زوجي وعادت الفرحة لمنزلي". (الأناضول)

الدستور ٢٠١٩/١/١٠ ص ١٦

تقارير

ماذا تعرف عن (المخطط ٥٨٠٠) لتهويد مدينة القدس؟

كشف مدير دائرة الخرائط ونظم المعلومات الجغرافية بمؤسسة بيت الشرق خليل تفكجي، (مخطط ٥٨٠٠) الإسرائيلي، والذي سيطلق عليه اسم القدس ٢٠٥٠ بهدف تهويد مدينة القدس نهائياً وإفراجها من الطابع الفلسطيني، فوق الأرض ومن تحتها وفي الفضاء، واعتبارها عاصمة لدولة واحدة بدون أي شريك فلسطيني.

وقال التفكجي، في تصريح صحفي، إن "المخطط يشمل إقامة أكبر مطار في "إسرائيل" بمنطقة النبي موسى (بين القدس وأريحا) والتي يطلق عليها اسم البقيعة، مخطط له أن يستقبل أعداداً ضخمة من المسافرين السياح، وأيضاً ستبنى حوله عشرات الفنادق ووحدات سكنية، ضمن أكبر كتلة استيطانية "معاليه أدوميم"، حتى تصل إلى البحر الميت لتشجيع السياحة".

وذكر أن هذا المخطط له عدة اعتبارات أبرزها أن "إسرائيل" ستصبح همزة الوصل بين أوروبا والشرق الأوسط، وتحقيق الأهداف الإستراتيجية بقيام "القدس الكبرى" بالمفهوم الإسرائيلي التي تعادل ١٠% من مساحة الضفة الغربية، قائلاً "والأخطر هو فصل شمال الضفة الغربية عن جنوبها وهذا يعني عدم إمكانية دولة فلسطينية ذات تواصل جغرافي".

وتابع: "هذا المخطط يحقق ثلاث نقاط إستراتيجية للاحتلال: الأولى، هي أنك يمكن أن تذهب خلال ١٠ دقائق إلى البحر الميت بمعنى السياحة العلاجية، والثانية، الذهاب إلى الأردن عن طريق جسر الملك

عبد الله المغلق حالياً وسيجرى افتتاحه، خاصة وأن جزءاً من الشوارع منجز إضافة إلى السكك الحديدية بهدف السياحة العامة، والثالث أنك بخمسة دقائق يمكنك الذهاب إلى القدس للسياحة الدينية".

وأكد الخبير المقدسي أن الجانب الإسرائيلي عندما وضع هذا المخطط لم يفكر نهائياً بأن القدس عاصمة لدولتين، بل عاصمةً لدولة واحدة، مبيناً أن الأحياء والقرى العربية ستكون غير موجودة وفقاً لهذه الرؤية، في ظل وجود مشروع للتطهير العرقي؛ وما يحدث في خان الأحمر جزء منه.

وقال: "بحسب المخطط، لن يكون أي فلسطيني بين مدينة القدس والبحر الميت على عمق ٣٥ كيلو متراً، ولا أي عربي، إذ سيأتي السائح من تل أبيب أو أوروبا وسيدخل من المطار حتى يصل إلى الأردن دون أن أي يشاهد أي فلسطيني أو حتى عربي، ليشعر أنه بالدولة العبرية".

وأوضح التفكجي أن الأرضية والواقع بالنسبة للاحتلال مشجع لتنفيذ (مخطط ٥٨٠٠ الإسرائيلي)، خاصة وأن مدينة القدس الآن في خواتيم الأمور فالبرنامج الإسرائيلي الذي وُضع في عام ١٩٩٤ لعام ٢٠٢٠ قارب على الانتهاء، وكان واضحاً فيه عمليات أسرلة التعليم وتهويد ما فوق الأرض وتحت الأرض وفي الفضاء، وبعد قدوم ترامب ونقل السفارة من تل أبيب إلى داخل مدينة القدس، واعتبار الأخيرة عاصمةً للدولة العبرية، لاحظنا أن الجانب الإسرائيلي ضخ مليارات الدولارات من أجل تسريع عجلة التهويد وصولاً للمرحلة النهائية من مشروع ٢٠٢٠".

وأضاف تفكجي إن "ما يجرى الآن في مدينة القدس من بناء استيطاني مشاهد بالعين أو تحت الأرض وغير مشاهد كالأنفاق المعروفة وغير المعروفة".

واعتبر أن زيارة مستشار الأمن القومي الأمريكي جون بولتون والسفير الأمريكي لدى الاحتلال ديفيد فيردمان للأنفاق تحت القدس والمسجد الأقصى تأتي في سياق محاولات الاحتلال تثبيت الرواية اليهودية التي يزعم خلالها بأن له تاريخاً هنا قبل ثلاثة آلاف عام، مشيراً إلى أن الزيارة تشكل تأييداً من المسيحية الصهيونية بأن القدس العاصمة للاحتلال والرأس والقلب للشعب اليهودي.

وأوضح التفكجي أن الاحتلال يعمل بجهد من أجل خلق رواية تاريخية لليهود داخل مدينة القدس، تتعلق بعدة عناصر، الأول "هنا كان تاريخنا قبل ثلاثة آلاف عام، والثاني القضية الدينية؛ بمعنى الهيكل، والثالث القضية السياسية بمعنى العاصمة لدولة واحدة. وعلى هذا الأساس الجانب الإسرائيلي" وضع مخطط عام ٢٠٢٠".

وأشار إلى أن "إسرائيل" تسيطر على ٨٧% من مدينة القدس، في حين بلغ عدد المستوطنين داخل المدينة ٢٢٠ ألفاً، موضحاً أن الفلسطينيين كانوا يسيطرون على التعليم في المدينة بنسبة ١٠٠% ، أما اليوم فيسيطرون على ٣٥% منه فقط. وعليه بُدلت قضية النكبة بالاستقلال، وبُدل النشيد الوطني الفلسطيني بـ"الإسرائيلي".

وفيما يتعلق في المواقف الفلسطينية الرسمية حيال ما جرى في مدينة القدس، قال التفكجي إنها "لا تتجاوز كونها زوبعة إعلامية يجرى الحديث فيها فقط في مربع التنديد بدون أي حراك اتجاه استخدام مجلس الأمن أو الجمعية العامة أو التلويح بالجناية الدولية".

وأكد التفكجي أن السلطة لا تمتلك أي برنامج واضح أو إستراتيجية لحماية مدينة القدس، في وقت تضع "إسرائيل" فيه خطة واضحة لتهويد المدينة المقدسة وتضخ مليارات الدولارات لتحقيق ذلك، في حين يتكلم العرب والمسلمون عن قبة الصخرة فقط، متابعاً "القدس ليست قبة الصخرة، وليست أماكن دينية إسلامية ومسيحية؛ القدس حجر وبشر وتاريخ وحضارة، مؤكداً على خطورة تقزيم قضية القدس بالأماكن الدينية".

وجدد تأكيده على أهمية وضع برنامج فلسطيني لحماية مدينة القدس قائلاً "بدون القدس لن تكون هناك دولة فلسطينية ويجب أن تكون القدس بوصلة وهي تحتاج إلى وحدة وطينة وإستراتيجية وأموال لدعم صمودها".

موقع مدينة القدس ٢٠١٩/١/٩

أكثر من ١٠٠ انتهاك إسرائيلي بحق الأقصى والابراهيمي الشهر الماضي

رام الله - ٩ كانون الثاني (بترا) - قال وزير الأوقاف والشؤون الدينية الفلسطيني الشيخ يوسف ادعيس، إن سلطات الاحتلال الإسرائيلي، نفذت أكثر من ١٠٠ اعتداء وانتهاك بحق المقدسات ودور العبادة خلال شهر كانون الأول الماضي. وأوضح ادعيس في بيان صحفي اليوم الأربعاء، أن المسجد الأقصى المبارك تعرض لنحو ٣٠ انتهاكا ما بين اقتحام وتدنيس لساحاته، فيما منعت قوات الاحتلال رفع الأذان خلال الشهر ذاته بالمسجد الابراهيمي في الخليل ٥١ وقتا.

وأشار إلى أن بقية الاعتداءات توزعت بين حفريات، خاصة في سلوان، واقتحام مقامات، ومسيرات عنصرية استفزازية في البلدة القديمة من القدس، واعتقالات وابعاد عن المسجد الأقصى، وشعارات عنصرية معادية للعرب والمسلمين.

وقال ادعيس إن الشهر المنصرم شهد تزييدا في عدد المقتحمين للمسجدين الأقصى والحرم الإبراهيمي، بذريعة الاعياد اليهودية.

وأضاف ان عصابات ما يسمى "جبل المعبد" افتتحت "مذبح الهيكل" قرب المسجد الأقصى، قرب ساحة البراق، ليكون موقعا لتقديم قرابينهم خلال الأعياد اليهودية، وحاول عدد منهم ذبح قرابين في إحدى الحقائق العامة الملاصقة لأسوار المسجد الأقصى، بعد أن سمحت لهم الشرطة الإسرائيلية بأداء طقوس تلمودية في المكان

ولفت إلى أن شرطة الاحتلال اقتحمت مسجد قبة الصخرة في المسجد الأقصى المبارك، وأجرت عمليات تفتيش داخله، ومنعت موظفي الأوقاف الإسلامية من تنظيف الحجارة والرخام داخله. وأشار ادعيس إلى الاقتراح الذي قدمه أعضاء في الكنيست للجنة الوزارية للتشريع، بخصوص القانون العنصري، الذي يهدف إلى تقييد حقوق الكنائس والمؤسسات المسيحية في حرية التعامل مع ممتلكاتها، وهي المرة الخامسة، التي يقدم فيها هذا التشريع، تحت مسميات مختلفة لكن بنفس الجوهر والأهداف. وأوضح أن الاحتلال يواصل حفرياته في منطقة سلوان، التي شهدت هذا الشهر انهيارات أرضية وتشققات جراء الانفاق أسفلها، كما حصل انهيار أرضي خلف "مسجد عين سلوان" بحي وادي حنوة بالبلدة—بترا وكالة الانباء الاردنية ٢٠١٩/١/١٠

لا حق لإسرائيل بـ"التعويضات": وقائع هجرة اليهود من الدول العربية

بلال ظاهر

تُلقي إسرائيل بين حين وآخر، في السنوات الأخيرة، فقاعة إعلامية، تدعي من خلالها أنها تعتزم مطالبة الدول العربية بدفع تعويضات مالية، مقابل أملاك تركها اليهود في بلدانهم التي هاجروا منها. وذكر تقرير بثته "شركة الأخبار" (القناة الإسرائيلية الثانية سابقاً) أن التقديرات الإسرائيلية تشير إلى أن قيمة هذه الأملاك تبلغ ٢٥٠ مليار دولار، وأن هذه التقديرات تأتي في إطار الاستعداد لمواجهة "خطة سلام أميركية"، التي باتت تعرف باسم "صفقة القرن".

وتتحدث إسرائيل رسمياً عن عشر دول في هذا السياق، هي: الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، مصر، العراق، سورية، لبنان، اليمن، وإيران. وبحسب القناة التلفزيونية، فإن إسرائيل أجرت تدقيقاً سرياً، في السنة ونصف السنة الأخيرة، من أجل تقدير قيمة "الأملاك اليهودية المفقودة" في هذه الدول، وأن هذا التدقيق تجريه شركة مدققي حسابات دولية.

وكانت الكنيست سنتت، في العام ٢٠١٠، قانوناً يلزم بأن تشمل أية مفاوضات سلام موضوع "التعويض عن فقدان أملاك للاجئين والجاليات اليهودية التي خرجت من الدول العربية وإيران". واعتبرت وزيرة المساواة الاجتماعية الإسرائيلية، غيلا غمليئيل، أنه "حان الوقت لتصحيح الغبن التاريخي، المتمثل بالاعتداءات في الدول العربية وإيران، وإعادة لمئات آلاف اليهود الذين فقدوا أملاكهم ما يستحقونه. ولا يمكن التحدث عن الشرق الأوسط من دون أن يؤخذ بالحسبان حقوق اليهود الذين اضطروا إلى ترك جالياتهم المزدهرة في ظل العنف. ينبغي الاعتراف بكافة الجرائم التي ارتكبت ضد الجاليات اليهودية".

لكن من شأن مراجعة معطيات ودراسات، وجميعها صادرة في إسرائيل فقط، حول الجاليات (المجتمعات) اليهودية في الدول العربية أن يؤكد كذب الرواية الإسرائيلية، التي تتحدث عنها غمليئيل، ويرجّح لها الكثيرون من المسؤولين الإسرائيليين، الذين ينتمون بالأساس لليمين.

بداية، ينبغي النظر إلى الأرقام، التي توضح الصورة. وفي هذا السياق هناك معطيات تزودها جهتان. الأولى، وزارة المساواة الاجتماعية، أو وزارة المواطنين القدامى، كممثلة عن الحكومة الإسرائيلية، والتي تعمل على تركيز المعلومات والمعطيات حول "أملاك اليهود" في الدول العربية وإيران. والجهة الثانية هي مؤسسة "بيت الشتات"، التي تركز معطيات وإحصائيات حول اليهود في العالم، وبضمنهم اليهود الشرقيون، وهي مؤسسة يعمل فيها باحثون.

وتتحدث الحكومة الإسرائيلية عن مطالبتها بتعويض إجمالي بمبلغ ٢٥٠ مليار دولار. وبحسب المعطيات التي نشرتها في الموقع الإلكتروني لوزارة المساواة الاجتماعية، فإن عدد اليهود في جميع الدول العربية المذكورة وإيران بلغ ٩٩٤ ألفاً، في العام ١٩٤٨. ويبدو أن هذه الإحصائية ليست دقيقة، لأن معطيات "بيت الشتات" تقول إن عددهم كان ٩٥١ ألفاً، عام ١٩٤٨. أي أنه يوجد فرق بين الإحصائيتين بـ ٤٣ ألفاً.

وإذا قسمنا "التعويض" الذي تطالب به إسرائيل، وهو ٢٥٠ مليار دولار، على عدد اليهود كلهم في الدول العربية، ووفقاً للإحصائية الأعلى، أي ٩٩٤ ألفاً، تكون النتيجة ٢٥١,٥٠٠ دولار للفرد اليهودي الواحد، من جميع الأعمار. وهذا معطى غير واقعي بكافة المقاييس، خاصة وأنه ليس معروفاً تاريخياً أنه كان هناك أثرياء يهود يملكون ثروات تصل إلى عشرات أو مئات الملايين أو مليارات. ولذلك، بالإمكان الاستنتاج أن الأرقام الإسرائيلية في هذا السياق هي أرقام مضللة.

اليهود في الدول العربية: معطيات وإحصائيات

الأمر الثاني، يتعلق بحق إسرائيل بالمطالبة بـ"تعويضات على أملاك" اليهود في تلك الدول، خاصة أن قسماً منهم لم يهاجر إلى إسرائيل، وإنما إلى دول عديدة في العالم. وهذا يعني أن إسرائيل بمطالبتها بهذه "التعويضات"، فإنها تطالب بـ"حقوق" مواطنين في دول في أنحاء المعمورة، وهذا ليس من حقها. كما أن قسماً من هؤلاء المواطنين، سكان الدول الغربية خصوصاً، أخذوا معهم أملاكهم المنقولة، أي الأموال، وباعوا أملاكهم غير المنقولة، أي عقاراتهم، وهاجروا، كما تؤكد دراسات "بيت الشتات".

وبحسب معطيات الحكومة الإسرائيلية، فإن عدد اليهود في مصر في العام ١٩٤٨ بلغ ٨٠ ألفاً، وبحسب "بيت الشتات" بلغ ٧٥ ألف يهودي. ووفقاً لدراسات أجراها "بيت الشتات"، فإن ١٥ ألف يهودي مصري هاجروا إلى جنوب أميركا. ومجموع ما وصل من اليهود المصريين إلى إسرائيل، بين العامين ١٩٤٨ - ٢٠١٦، بلغ ٣٧,٩٨٠ مهاجراً.

وتظهر دراسات "بيت الشتات" أن ٣٠ ألفاً من يهود الجزائر هاجروا إلى إسرائيل، وأن ١٣٠ ألفاً اختاروا الهجرة إلى فرنسا.

وبالنسبة ليهود سورية، تقول دراسات "بيت الشتات" إنهم يقسمون إلى قسمين: يهود دمشق "الشاميون" ويهود حلب. وفي العام ١٩٤٨ بلغ عدد يهود سورية ٣٥ ألفا بحسب معطيات الحكومة الإسرائيلية و ٣٠ ألفا بحسب دراسات "بيت الشتات"، وهاجر منهم ١٠,٢٤٦ إلى إسرائيل منذ العام ١٩٤٨ وحتى العام ٢٠١٦.

وفي العام ١٩٤٨، بلغ عدد يهود العراق ١٤٠ ألفا بحسب الحكومة الإسرائيلية و ١٣٥ ألفا بحسب "بيت الشتات". وهاجر إلى إسرائيل ١٣١ ألفا منذ العام ١٩٤٨ وحتى ٢٠١٦. وتظهر المعطيات أن يهود المغرب هم أكبر جالية يهودية في الدول العربية، وكان حجمها في العام ١٩٤٨ ما بين ٣٠٠ ألف بحسب الحكومة الإسرائيلية و ٢٦٥ ألفا بحسب "بيت الشتات". ووفقا لإحصائيات "بيت الشتات"، فإن ٢٥ ألف يهودي مغربي يعيشون في منطقة كويبك الكندية، التي هاجروا إليها خلال خمسينيات القرن الماضي. كذلك هاجر الكثير من اليهود المغاربة إلى فرنسا، بينما هاجر إلى إسرائيل ٢٧٤ ألفا بين العامين ١٩٤٨ - ٢٠١٦، وفقا لـ"بيت الشتات"، بينهم 95,945 خلال السنوات ١٩٥٢ - ١٩٦٠، و ١٣٠,٥٠٧ خلال السنوات ١٩٦١ - ١٩٧١، وحوالي ٢٠ ألفا خلال السنوات ١٩٧٢ - ٢٠١٦.

وتقول إحصائيات "بيت الشتات" إن عدد اليهود في لبنان، عام ١٩٤٨، بلغ ١٠ آلاف، وبحسب معطيات الحكومة الإسرائيلية بلغ عددهم ٦ آلاف، وهاجر ٤٢١٥ إلى إسرائيل حتى العام ٢٠١٦. وبلغ عدد اليهود في اليمن ٦٣ ألفا بحسب "بيت الشتات"، و ٦٠ ألفا بحسب الحكومة الإسرائيلية، وهاجر ٥١,٥٣٨ منهم إلى إسرائيل حتى اليوم.

ووفقا لكلا الإحصائيتين، بلغ عدد اليهود في تونس ١٠٥ آلاف في العام ١٩٤٨، وهاجر ٥٨,٤٨٦ منهم إلى إسرائيل بين العامين ١٩٤٨ و ٢٠١٦.

وكان عدد اليهود في ليبيا ٣٨ ألفا في العام ١٩٤٨، وهاجر ٣٦,١٠٦ منهم إلى إسرائيل حتى العام ٢٠١٦.

أما يهود إيران، فقد بلغ عددهم في العام ١٩٤٨، ٩٠ ألفا بحسب "بيت الشتات" و ٨٠ ألفا بحسب الحكومة الإسرائيلية، وهاجر ٨٠,٩١٤ منهم إلى إسرائيل منذ عام ١٩٤٨ وحتى عام ٢٠١٦.

اتفاقات إسرائيلية - عربية حول هجرة اليهود

الأمر الثالث، الذي يدحض مزاعم إسرائيل لدى مطالبتها بـ"تعويضات" على أملاك اليهود في الدول العربية يتعلق بالطريقة التي جرت فيها هجرة هؤلاء اليهود ومغادرتهم لأوطانهم. وتؤكد دراسات، وضعها مؤرخون وسياسيون إسرائيليون، على أن هجرة اليهود من الدول العربية إلى إسرائيل لم تكن دائما بمبادرة منهم. بل إنه في معظم الحالات كانت بمبادرة إسرائيل، وبتنفيذ الموساد، لأسباب عديدة بينها زيادة عدد السكان اليهود بعد النكبة خصوصا.

في هذا السياق، يقول رئيس الكنيست ورئيس الوكالة اليهودية الأسبق، أبراهام بورغ، في كتابه "الانتصار على هتلر"، إن قادة إسرائيل رأوا بعد تأسيس الدولة مباشرة، أن السكان اليهود فيها، وبغالبيتهم العظمى هم من اليهود الأشكناز، وقسم كبير منهم هم ناجون من الهولوكوست، كانوا "شظايا بشر" بسبب الأهوال التي تعرضوا لها إبان الحكم النازي لألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية. ولذلك، قرر قادة إسرائيل العمل على جلب يهود من الدول العربية والمشرق عموماً، كي يتمكنوا من بناء الدولة الجديدة.

ويروي رئيس الكنيست والوزير الإسرائيلي السابق، شلومو هليل، في كتابه "ريح شرقية"، نشاطه في إطار جهاز الموساد، من أجل هجرة اليهود من العراق إلى إسرائيل. ويقول هليل في كتابه إنه في أعقاب قيام إسرائيل، تمكن سوية مع مجموعة من عملاء الموساد من الدخول إلى العراق، وإجراء مفاوضات مع رئيس الحكومة العراقي في حينه، توفيق السويدي. وبعد عودته إلى إسرائيل، التقى هليل مع المسؤول الكبير في الوكالة اليهودية، ليفي أشكول، وطلب منه توفير طائرات لنقل يهود من العراق إلى إسرائيل. لكن أشكول رفض ذلك، بسبب عدم توفر أماكن مبيت وعمل لعدد كبير من المهاجرين، مشيراً إلى أنه "خرجنا من الحرب للثو" في إشارة إلى حرب ١٩٤٨. واقترح توفير طائرات "لجلب ١٠ آلاف مهاجر فقط".

وأثار رد أشكول غضب هليل، وتوجه إلى رئيس الحكومة حينذاك، دافيد بن غوريون، الذي قال: "يجب إحضارهم فوراً". وكتب هليل إنه "لم أكن بحاجة إلى إقناع بن غوريون". وكان دافع بن غوريون أنه في حال عدم إحضار يهود من العراق، فإن العراقيين سيستوعبون لاحقاً أنهم أخطأوا بالسماح بهجرة اليهود، الذي تبوأوا مناصب هامة كمتقنين ومهنيين، وأنه بهجرتهم إلى إسرائيل سيعززون الكيان الجديد وسيوقفون هجرة اليهود. لذلك قال بن غوريون، حسبما اقتبس هليل في كتابه، إنه "يجب إحضارهم قبل أن يكتشفوا خطأهم". وأضاف هليل أنه في العامين ١٩٤٩ - ١٩٥٠ هرب آلاف اليهود من العراق، وبينهم أصحاب رؤوس أموال الذين نجحوا في تهريب أموالهم معهم".

وفي حالة هجرة يهود المغرب إلى إسرائيل، يقول المؤرخ الإسرائيلي يغثال بن نون (المجلد ١٩ لمجلة "جماعة" الصادرة عن جامعة بن غوريون في بئر السبع)، إن هجرة يهود اليمن "لم يكن خروجاً إلى الحرية على غرار الخروج من مصر (كما تصوره الأسطورة التوراتية). ولم يتدفق يهود المغرب خلف زعيم يخرجهم من العبودية إلى الحرية. وهذا الحدث كان عبارة عن عملية 'إجلاء'، ونقل سكان بأعداد كبيرة من دولة إلى أخرى".

ويقول الكاتب والصحافي الإسرائيلي شموئيل سيغف، في كتابه "العلاقة المغربية: الاتصالات السرية بين إسرائيل والمغرب"، إن القيادة المغربية أرادت الحفاظ على بقاء اليهود لديها، لأنهم كانوا مديرين جيدين في السلك الحكومي وساعدوا في إدارة البلاد. ولذلك، وفقاً لسيغف، فإن خروج اليهود من المغرب وهجرتهم إلى إسرائيل كان مقروناً بدفع تعويض للمغرب على خسارته مؤهلات إدارية.

وأكد سيغف أنه توصلت إسرائيل مع الملك المغربي الحسن الثاني، في العام الأول لجلوسه على العرش (١٩٦١)، إلى "اتفاق مالي". كما أن إسرائيل قدمت مساعدات عسكرية للمغرب في حربها ضد البوليساريو، ونزاعها الحدودي مع الجزائر، كما أن إسرائيل زودت المغرب بكميات كبيرة من السلاح. ورغم أنه قد يكون هناك حق ليهود هاجروا من دول عربية إسرائيل، كأفراد وحسب، بالمطالبة بتعويض على ملك، إلا أنه يظهر مما تقدم أن إسرائيل بمطالبتها بـ"تعويضات" من الدول العربية بادعاء أنهم تركوا وراءهم أملاكاً في مواطنهم التي هجروها، هي ليست أكثر من خديعة إسرائيلية، خاصة وأنها هي التي ارتكبت جريمة تهجير غالبية هؤلاء اليهود من الدول العربية والذين لم يفكروا بالهجرة، ولاقوا في إسرائيل معاملة عنصرية ما زالت مستمرة حتى يومنا هذا.

وإذا كانت إسرائيل تعتزم، كما تصرح، باستخدام خديعة "التعويضات" هذه، وبحجم ٢٥٠ مليار دولار، في إطار مواجهتها لخطة سلام، فإن إسرائيل تسعى عملياً إلى رفض خطة السلام التي يعمل عليها، وقد يطرحها، الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، الذي يعتبر أبرز داعم لإسرائيل وسياساتها العدوانية.

عرب ٤٨ - ٢٠١٩/١/٩

الاحتلال ومحاولات هدم سور القدس لضرب الهوية العربية

القدس المحتلة - محمد الرنتيسي - الحقيقة التي باتت راسخة، ويذكرها القاضي والداني، هي أن دولة الاحتلال لا تنفك عن محاولات ترسيخ احتلالها العسكري لمدينة القدس، والأمثلة التي تُدلل على صحة هذا القول، كثيرة ومتعددة الأوجه والأشكال، ولعل أبرزها الدعوة إلى هدم "سور القدس العظيم". أهداف هذه الدعوة، تبدو واضحة كالشمس في رابعة النهار، ولا تخرج عن دغدغة عواطف حكومة اليمين الإسرائيلي، النالغة بالتطرف، والماضية قدماً في ممارسة أبشع وأقسى ألوان العنجهية والاستعلاء، فضلاً عن مساعي توحيد المدينة المقدسة، ضمن إطار "القدس الكبرى" كما تخطط وتحلم، لا سيما في أعقاب القرار الأمريكي المشؤوم، اعتبار القدس عاصمة لدولة الاحتلال.

وفي حين ينصبّ اهتمام أهل القدس وتركيزهم، على الحفاظ على هوية القدس وعرويتها، لا سيما سورها العظيم، الذي يتربع في سويداء القدس الشريف، وتعتزم سلطات الاحتلال هدمه، كما هو سلوكها المشين، حيال المدينة ومقدساتها، تعج آلة الاحتلال، بالممارسات التهويدية، وهالة واسعة من الإجراءات العنصرية والعدوانية، التي تستهدف أرض الإسراء والمعراج، بمنتهى القسوة والوحشية.

استهداف

سلطات الاحتلال، لا تمل من استهداف المدينة المقدسة، والتصويب على أهلها، وهذا هو دأبها، لأنها تُدرك في قرارة نفسها، أهمية الدور الذي تضطلع به المدينة، فعلى صخرتها المشرفة، تحطمت العديد من المؤامرات، كالبوابات الإلكترونية، والكاميرات الذكية، وغيرها.

هذا الاستهداف، يعني أن أهل القدس، لا سبيل أمامهم، سوى التماسك، ورص الصفوف، كي تبقى المدينة صامدة وثابتة الأقدام، في وجه احتلال، لا يتردد في النيل من كل الرموز الوطنية، التي تجهد في الحفاظ على هوية القدس وعروبتها.

كل هذا السلوك الاحتلالي المشين، تم التعبير عنه، من خلال النزوع باتجاه التلويح باستخدام القوة الغاشمة، تمهيداً لهدم سور القدس القديم، ما يعني أن الهجمة الاحتلالية على القدس، ستشهد تصاعداً مستمراً، وذلك في إطار المحاولات المحمومة والمتسارعة، والتي تسابق الزمن، لاستكمال تهويد المدينة المقدسة، وإخفاء طابعها الفلسطيني والعربي والإسلامي، من خلال تغيير معالمها التي تؤكد على تاريخها وأصالتها منذ قرون.

مخطط تهويدي

دعوة المتطرف العنصري "آريته كيرنغ" هدم سور القدس القديم، إنما يهدف لربط القدس القديمة بسائر أحياء المدينة الخاضعة للاحتلال، وتطويقها بالمستوطنات من كل الجهات، وهذا السلوك يندرج ضمن مخططات تهويدية، تتطلب من الكل الفلسطيني والعربي والإسلامي، اتخاذ خطوات عملية مع دولة الاحتلال، بعيداً عن لغة الشجب والاستنكار.

ويرى مراقبون، أن عملية تسريع تهويد القدس، والسباق مع الزمن للإجهاد على معالمها العربية، تصاعدت في أعقاب إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب، عن المدينة عاصمة للاحتلال، غير أن الدعوة لهدم أسوارها، تتم عن خطوات وإجراءات سيكون لها ما بعدها.

رمزية

سور القدس القديم، الذي يحيط بمدينة القدس المحتلة، يمتد لـ ٤ كيلومترات، وتعلوه ٣٥ برجاً جمعت بين عراقة التاريخ وجمال البناء والفن المعماري، وكانت تستخدم في حماية المدينة، ويعود بناء هذا السور، إلى الفترة العثمانية، وعلى وجه التحديد في عهد السلطان سليمان القانوني، ما منح المدينة المقدسة رمزية الحماية والأمن، ما جعلها تنعم بالأمن والاستقرار في تلك الحقبة، والحيلولة دون أي اعتداء عليها، أو النيل منها.

البيان ٢٠١٩/١/٩

قرار رقم (٣٣) الدورة (٢) بتاريخ ١٠/آذار ١٩٤٨م

الطلب من الأمين العام اعتمادات بمشروع القدس

مجلس الوصاية

اهتم هذا القرار - لا تشير المحاضر إلى كيفية تبني القرار - بالطلب من الأمين العام اعتمادات متصلة بمشروع القدس وتضمن القرار مايلي:

إن مجلس الوصاية،

وقد أخذ علماً أن الجمعية العامة قد نصت في قرارها الذي صدر في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ بشأن حكومة فلسطين المقبلة، على أن تُدار مدينة القدس من قبل الأمم المتحدة بموجب نظام دولي خاص، واختارت مجلس الوصاية ليضطلع بالنيابة عن الأمم المتحدة، بمسؤوليات السلطة الإدارية بالنسبة إلى المدينة ويضع نظاماً مفصلاً للمدينة ويوافق عليه.

١- يأخذ علماً بالتقرير الذي رفعته اللجنة بشأن مضامين الميزانية المتعلقة بمشروع نظام مدينة القدس (وثيقة ١٤١ / T)، وبتقرير الأمين العام بموجب القاعدة ٦٥ من قواعد الإجراءات للمجلس والنظام ٣٨ من أنظمة الجمعية المالية المؤقتة (وثيقة ١٤٢ / T).

٢- يطلب من الأمين العام توفير الاعتمادات اللازمة، خلال عام ١٩٤٨، للنشاطات التي يجيزها مجلس الوصاية على أساس الجزأين الأول والثاني من تقرير لجنة مضامين الميزانية المذكورة أعلاه.

٣- يقرر بغير إعداد توصيات متعلقة بالميزانية ليعرضها مجلس الوصاية على الجمعية العامة في أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨، الطلب من الأمين العام، آخذاً بعين الاعتبار مشروع نظام مدينة القدس ومضامين الميزانية الناشئة عنه، كما هو وارد في الوثيقة (١٤١ / T).

إعداد تقديرات بنفقات سنة ١٩٤٩ اللازمة لضمان القيام بمسؤوليات الأمم المتحدة تجاه مدينة القدس لينظر فيها مجلس الوصاية في اجتماعه في حزيران .

إن غطرسة إسرائيل وفرضها سياسة القوة الاحتلالية عليه عرض مدينة القدس إلى واقع تهويدي كبير، وجاء هذا الخطر إلى جانب ضعف الميزانية المالية المخصصة لإدارة الوصاية على القدس والتي يبدو أنها تتعرض لإجراءات مماثلة واضحة.

آراء عربية

التوجهات الفاشية في إسرائيل

د. اسعد عبد الرحمن

في المعايير الغربية، إسرائيل "واحة الديمقراطية" و"موئل الإنسانية" في الشرق الأوسط وسط "مستنقع عربي آسن"!!! إلا أن كثيرين، إسرائيليون وغير إسرائيليين، باتوا يلاحظون تحولاً يجري في إسرائيل حيث يعيد اليمين واليمين المتطرف بشقيه الديني والقومي، صياغة هذه الدولة ويحولها إلى دولة عنصرية وأبارتايد، بل إلى دولة ذات نظام فاشي. وبحسب رصد المحامي الدولي (هيليل نوير) الذي يرأس منظمة "UN Watch" الحقوقية غير الحكومية في جنيف، فإن إسرائيل بالمركز الأول في عدد الإدانات الدولية بالأمم المتحدة، حيث أدين ٢١ مرة من إجمالي ٢٧ إدانة في الجمعية العامة بسبب انتهاكاتها لحقوق الفلسطينيين خلال ٢٠١٨.

لا يختلف إثنان على أن حكومة اليمين المتطرف بزعامة (بنيامين نتانياهو) كان شغلها الشاغل التحريض وبث العداة والعنصرية، في ظل "كنيست" (برلمان إسرائيلي) لا يقل عنصرية وتطرفاً عن الحكومة، من خلال سن حزمة من القوانين العنصرية وصلت أوجها بسن "قانون القومية"، فضلاً عن تعميق "ضم" / احتلال الضفة الغربية، وتكثيف بناء المستعمرات / "المستوطنات". وبحسب الإحصاءات المنشورة في الصحافة الإسرائيلية، منذ عام ٢٠١٥ شرعت حكومات (نتانياهو) ٩٠ قانوناً عنصرياً يمس العرب بشكل مباشر، على رأسها "قانون النكبة"، "قانون سحب المواطنة"، "قانون الرقابة على تمويل منظمات المجتمع المدني".

ومن بين القوانين ذات الطابع الفاشي، صادقت "الكنيست" في يوم حلها استعداداً للانتخابات المبكرة في ٩ نيسان / إبريل القادم، على قانون "لجان القبول"، الذي «يوسع صلاحيات اللجان وعدد البلدات اليهودية والمستوطنات التي سيكون لديها إماكنيات لمنع العرب من السكن بها». كذلك، قانون يسمح لوزير الداخلية بسحب حق الإقامة في القدس من الفلسطينيين المشتبه "بعدم ولائهم" للدولة، وأيضاً القانون، شبه الشمولي، الذي يسمح لرئيس الوزراء ولوزير الدفاع بإعلان الحرب بمفردهما، دون استشارة المكتب الأمني ناهيك عن الحكومة، وقانون إعدام المناضلين الفلسطينيين، بدعوى محاربة الإرهاب.

وعلى نحو متمع، ولأن العقلية الفاشية لا تقتصر على الحكومة و"الكنيست"، بل هي تشمل المجتمع بأسره والذي بات توجهه نحو اليمين واضحاً، أظهر استطلاع "مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية" لسنة ٢٠١٨، الذي نشره المعهد الإسرائيلي للديمقراطية مؤخرًا، أن أغلبية اليهود الذين يعرفون أنفسهم كتقليديين أو متدينين (أي نصف الأغلبية السكانية اليهودية) يعتقدون أنه يجب عدم إعطاء حق التصويت لمن يرفض الإعلان أن إسرائيل هي دولة قومية للشعب اليهودي". بعبارة مختلفة، بات التغول اليميني

الذي يسيطر على إسرائيل اليوم، يلامس حدود الفاشية، في ظل أشرس حكومة يمينية يشهدها تاريخ الدولة الصهيونية. وفي هذا السياق، يقول (دمتري شومسكي): "يجب تغيير صورة إسرائيل من دولة عرقية قومية متطرفة وعنصرية إلى مجتمع مثالي ومتساو وديمقراطي وليبرالي ومنفتح". ويضيف: "إسرائيل نتانيا هو هي وبحق " نور الأغيار" - هي نور للظالمين والعنصريين والقوميين المتطرفين". وفي هذا الاستخلاص.. قول فصل، يعفينا من أي استخلاصات إضافية.

الرأي ١٠/١/٢٠١٩/٢٢ ص

سوار استيطاني حول بيت لحم

كمال زكارنة

رسمت سلطات الاحتلال اخيرا مخططا استيطانيا جديدا، يلتف حول مدينة بيت لحم المحتلة، ليكمل الطوق الاستيطاني حولها وتصبح كالمعصم داخل السوار، في اطار التوسع في بناء المستعمرات اليهودية في الضفة الغربية المحتلة، وزيادة عدد المستعمرين اليهود فيها، بهدف تحقيق التفوق الديمغرافي اليهودي في فلسطين التاريخية بشكل عام، مع مراعاة التوزيع الجغرافي لانتشار المستعمرات والمستعمرين، تمهيدا لضم الضفة الفلسطينية المحتلة، والحاقها بأراضي فلسطين المحتلة عام ٤٨.

يبلغ عدد المستعمرات المحيطة بمدينة بيت لحم حاليا ٢٢ مستعمرة وحوالي ٢٠ بؤرة ومستعمرة اخرى في طريقها الى الشرعنة الاحتلالية، فيما يصل عدد المستعمرين اليهود القاطنين فيها جميعا حوالي تسعين الفا، وتشكل كتلة استيطانية ضخمة من حيث عدد المستعمرات والمستعمرين في الضفة المحتلة التي يتجاوز عددهم فيها الثمانمئة الف مستعمر.

اهداف صهيونية كثيرة تختفي خلف هذا المخطط الاجرامي الجديد، ابرزها مواصلة تنفيذ وتطبيق المشروع الصهيوني التوسعي في فلسطين التاريخية، وتضييق الخناق على الوجود الفلسطيني في الضفة المحتلة جغرافيا وديمغرافيا واقتصاديا، ومحاصرة بيت لحم الفلسطينية المحتلة، التي تأتي بعد القدس المحتلة من حيث الاهمية الدينية والسياحية والاقتصادية، وعزل المدينة عن شقيقاتها القدس ورام الله، والمحيط الفلسطيني ككل، وتقطيع اوصال الضفة الغربية، لان هذا المخطط سيتم تطبيقه على مدن وتجمعات فلسطينية اخرى في المستقبل، وتقسيم مساحة الضفة الى كانتونات صغيرة ارضا وسكانا، وزرع المستعمرات والمستعمرين بين تلك التجمعات على شكل سرطانات وصواعق، واستخدامها للتفجير في اي وقت، والوصول الى الهدف الاستراتيجي وهو عدم قيام دولة فلسطينية مستقلة ونسف عملية السلام برمتها.

الاعتداءات التي يقوم بها المستعمرون في الضفة الغربية ضد ابناء الشعب الفلسطيني، جزء من المخطط الاقتلاعي الذي تشمله حزمة الممارسات والاجراءات الصهيونية في الاراضي المحتلة، لاثارة الفرع

والقلق والرعب في صفوف الفلسطينيين تحت الاحتلال، ومنعهم من الشعور بالامن والاستقرار في ارضهم ومدنهم وقراهم ومخيماتهم ومنازلهم، وتتلخص كل هذه الوحشية الصهيونية في سياق حرب الوجود التي تشنها دولة الكيان المحتل ضد الشعب الفلسطيني.

ما العمل امام هذا الواقع المرير، وابواب العدالة العالمية موصدة، والآذان مغلقة، والخصم هو الحكم بل واكثر عداء من العدو ذاته، والايادي مكبلة، والغطاء الدولي "مخردق" .ليس من خيار الا الصمود والاحتفاظ بالارادة الفولاذية الصلبة، التي لم تفارق الشعب الفلسطيني يوما منذ اكثر من قرن، والقبض على الارض والصبر والحق، لان القادم اصعب واسوأ، لكن الامل والتفاؤل بالنصر هما الشرايين الرئيسية التي تغذي الارادة بالقوة والمعنويات.

الدستور ٢٠١٩/١/١٠ ص ١٣

آراء عبرية مترجمة

٦ مناهج للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني

يديعوت أحرونوت - غيورآ آيلاند

تعنى حملة الانتخابات ظاهرا بالصدام بين اليمين واليسار، ولكن ما هو اليمين وما هو اليسار؟ وبالفعل فإن المسألة الوحيدة الجوهرية تتعلق بالنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. ظاهرا، اليسار ما يزال متمسكا بحل الدولتين واليمين يعارض ذلك. غير أن مجال البحث الحقيقي أوسع.

توجد ستة مناهج بالنسبة لهذا الموضوع الهام، وجليد استعراضها - من اليمين إلى اليسار. وفقا للنهج الاول، فإن الحل هو دولة واحدة، وعلى إسرائيل أن تضم كل يهودا والسامرة وان تضع حدا لنية اقامة كيان فلسطيني مستقل في المستقبل. وحسب هذا النهج، لا ينبغي الخوف الزائد من الموضوع الديمغرافي، وذلك لأنه اذا تجاهلنا غزة، واستنادا إلى التغييرات الديمغرافية الجارية، فإن الاغلبية اليهودية مضمونة.

بالمقابل، وفقا للنهج الثاني، فإنه إلى جانب معارضة اقامة دولة فلسطينية هناك تأييد لضم مناطق ج فقط، مع التشديد على كل المنطقة في يهودا والسامرة حيث توجد بلدات يهودية. وحسب هذا النهج، فإن الفلسطينيين الذين يعيشون في المناطق (أ) و(ب) سيتمتعون بحكم ذاتي مدني، وتبقى لإسرائيل سيطرة عسكرية كاملة بين نهر الاردن والبحر المتوسط.

وإلى جانب هذا النهج فإن النهج الثالث لا يزال يؤيد مبدئيا حل دولة ما، ولكنه يدعي بانه لا يمكن تحقيق ذلك في المستقبل المنظور، وبالتالي فإن السياسة الصحيحة يجب ان تكون "ادارة النزاع" وليس الرغبة في حلها.

وحتى حسب النهج الخامس، وعلى الفور سنعود إلى النهج الرابع، لن يكون ممكنا الوصول في المستقبل القريب إلى اتفاق، ولكن بالمقابل بموجبه ينبغي انهاء الاحتلال، اخلاء معظم مناطق الضفة الغربية والانسحاب إلى خط الجدار الامني، إلى هذا الحد او ذلك، بينما بالمقابل مواصلة الاحتفاظ بغور الأردن، حيث لا يكاد يكون فلسطينيون، وهكذا نقل العبء السياسي إلى الطرف الفلسطيني. وهذا النهج اسماه اولمرت في ٢٠٠٦ "خطة الانطواء"

النهج السادس يؤيد المفاوضات هنا والان على أساس فكرة الدولتين. هناك مناهج فرعية تكتيكية مختلفة تتعلق بكيفية كيف من السليم العمل على ذلك، بدء من الشروع في مفاوضات بلا شروط مسبقة وحتى فكرة وضع العرض الإسرائيلي بالنسبة للحدود كفعل بداية، ولكن الامر المشترك هو الثقة في انه يمكن ومن الحيوي الوصول إلى تسوية دائمة الان على اساس مبدأ الدولتين.

النهج الرابع يعرض صورة كالتالية: من المهم لإسرائيل الوصول إلى حل دائم للمشكلة الفلسطينية، ولكن لا يمكن عمل ذلك على اساس المبدأ البسيط للدولتين، الذي هو سيء للطرفين. فمبدأ الدولتين يقوم على اساس أربعة افتراضات: يجب حل النزاع في الوسط الذي بين البحر والنهر: يجب ان تقوم دولة فلسطينية ذات سيادة؛ غزة والضفة ستكونان جزءا من كيان سياسي واحد؛ والحدود بين إسرائيل وفلسطين تقوم على خطوط ٦٧ مع تعديلات طفيفة.

من قال إن هذه الفرضيات صحيحة بالضرورة؟ اذا تجاهلناها، سيكون ممكنا أن نلاحظ على الاقل حلين بديلين للنزاع: الاول يقوم على اساس تبادل الأراضي خماسي بين إسرائيل، مصر، الاردن، فلسطين والسعودية، والثاني على اقامة اتحاد فيدرالي بين الأردن والضفة الغربية.

ان التقسيم بين يسار يؤيد حل الدولتين وبين يمين يعارضه لا يعكس في الحقيقة كامل مجال البحث. اكثر من ذلك، من السهل ان يكون المرء ضد هذه الفكرة او تلك، ومن الصعب أكثر القول ما الذي تؤيده. الانتخابات ليست فرصة للانفعال بالأشخاص فقط بل وأيضا بالأفكار والآراء، وليس كافيا ان تقول فقط ماذا لا، من المهم ان تعرف كيف تقول أيضا ماذا نعم.

الغد ١٠/١/٢٠١٩/ص ١٢

اخبار بالانجليزية

Arab Americans, civil liberties groups challenging anti-BDS bill in US Congress

WASHINGTON, Tuesday, January 8, 2019 (Wafa) - The American-Arab Anti-Discrimination Committee (ADC) and American civil liberties organizations are leading a campaign to block a bill in the US Congress aimed at fighting boycott of Israel led by the Boycott, Divestment and Sanctions (BDS) movement.

Republican Senators Marco Rubio, James Risch, Cory Gardner, and Mitch McConnell proposed the Senate's first 2019 bill, S.B.1, "Strengthening America's Security in the Middle East Act of 2019."

According to ADC, S.B.1 shields Israel for its ongoing human rights violations against the Palestinian people and calls to punish those that engage in boycotting Israel for violating international law and human rights.

S.B.1 adopts the unconstitutional language from Senator Rubio's Combating BDS Act, said ADC. Specifically, it calls for the denial of government contracts to those that boycott Israel to protect Palestinian human rights.

ADC called on members to send an email to their Senators to tell them to vote no on S.B.1 and to defend fundamental freedoms that are guaranteed in the US Constitution.

"Boycotts are a long-held tool used in the US to achieve civil rights and justice. It is the duty of all members of congress to uphold the rule of law and protect the First Amendment," it said, stressing immediate action since S.B.1 is being expedited through Senate procedures and may bypass the committee process.

The Institute for Middle East Understanding (IMEU), a Washington based group, said the bill would also codify into law \$38 billion in defense assistance for Israel over 10 years and protect states and local governments that pass laws punishing individuals and companies who endorse the boycott, divestment and sanctions of Israel.

Both US Senator Bernie Sanders and newly elected Congresswoman Rashida Tlaib, the first Palestinian-American to become member of Congress, have taken to twitter, condemning the decision to introduce the bill and reminding lawmakers that boycotts are constitutionally protected.

"They forgot what country they represent. This is the U.S. where boycotting is a right & part of our historical fight for freedom & equality. Maybe a refresher on our U.S. Constitution is in order," wrote Tlaib.

The bill is a top legislative priority for AIPAC, the Israeli lobby in Washington, and part of a larger legislative crackdown across the country, with 26 states passing similar laws, said IMEU. Following legal challenges by the ACLU, the American Civil Liberties Union, anti-boycott state laws in Arizona and Kansas have successfully been blocked by Federal Courts in the past year. In December, the Senate also attempted to slip a federal Israel Anti-Boycott Act into an end-of-year Congressional spending bill. A coalition of more than 100 grassroots organizations also sent a memo to Congress urging members to oppose it. The bill was condemned by Sens. Bernie Sanders and Dianne Feinstein, along with the ACLU and other civil liberties groups.

Wafa January 8, 2019

Why Brazil should shun the Israeli model

Ramzy Baroud

Newly-inaugurated Brazilian President Jair Bolsonaro is set to be the arch-enemy of the environment and of indigenous and disadvantaged communities in his country. He also promises to be a friend of like-minded, far-right leaders the world over.

It is, therefore, not surprising to see a special kind of friendship blossoming between Bolsonaro and Israeli Prime Minister Benjamin Netanyahu.

“We need good brothers like Netanyahu,” Bolsonaro said on January 1, the day of his inauguration in Brasilia.

Bolsonaro is a “great ally [and] a brother”, Netanyahu replied.

But, while Bolsonaro sees in Netanyahu a role model, for reasons that should worry many Brazilians, the country certainly does not need “brothers” like the Israeli leader.

Netanyahu’s militancy, oppression of the indigenous Palestinian people, his racially-motivated targeting of black African immigrants and his persistent violations of international law are not at all what a country like Brazil needs to escape corruption, bring about communal harmony and usher in an era of regional integration and economic prosperity.

Netanyahu, of course, was keen on attending Bolsonaro’s inauguration, which is likely to go down in Brazilian history as an infamous day, where democracy and human rights came under their most serious threat since Brazil launched its democratic transition in the early 1980s.

In recent years, Brazil has emerged as a sensible regional power that defended Palestinian human rights and championed the integration of the “State of Palestine” into the larger international community.

Frustrated by Brazil’s record on Palestine and Israel, Netanyahu, a shrewd politician, saw an opportunity in the populist discourse parroted by Bolsonaro during his campaign.

The new Brazilian president wants to reverse Brazil’s foreign policy on Palestine and Israel, the same way he wants to reverse all the policies of his predecessors regarding indigenous rights and the protection of the rainforest, among other pressing matters.

What is truly worrying is that, Bolsonaro, who has been likened to US President Donald Trump, least because of his vow to “make Brazil great again”, is likely to keep his promises. Indeed, only hours after his inauguration, he issued an executive order targeting land rights of indigenous peoples in Brazil, to the delight of the agricultural lobbies, which are eager to cut down much of the country’s forests.

Confiscating indigenous peoples’ territories, as Bolsonaro plans to do, is something that Netanyahu, his government and their predecessors have done without remorse for many years.

Yes, it is clear that the claim of “brotherhood” is based on very solid ground.

But there are other dimensions to the love affair between both leaders. Much work has been invested in turning Brazil from having an arguably pro-Palestinian government, to a Trump-like foreign policy.

In his campaign, Bolsonaro reached out to conservative political groups, the never truly tamed military and Evangelical churches, all with powerful lobbies, sinister agendas and unmistakable influence. Such groups have historically, not only in South America, but in the United States and other countries as well, conditioned their political support for any candidate on the unconditional and blind support of Israel.

This is how the US has become the main benefactor for Israel, and that is precisely how Tel Aviv aims to conquer new political grounds.

The Western world, in particular, is turning towards far-right demagogues for simple answers to complicated and convoluted problems. Brazil, thanks to Bolsonaro and his supporters, is now joining the disturbing trend.

Israel is unabashedly exploiting the unmitigated rise of global neo-fascism and populism. Worse, the once perceived to be anti-Semitic trends are now wholly embraced by the “Jewish state”, which is seeking to broaden its political influence but also its weapons market.

Politically, far-right parties understand that in order for Israel to help them whitewash their past and present sins, they would have to submit completely to Israel’s agenda in the Middle East.

And that is precisely what is taking place from Washington, to Rome to Budapest to Vienna.

And, as of late, Brasilia.

But another, perhaps more compelling reason, is money. Israel has much to offer by way of its destructive war and “security” technology, a massive product line that has been used with lethal consequences against Palestinians.

The border control industry is thriving in the US and Europe. In both cases, Israel is serving the task of the successful role model and the technology supplier. And Israeli “security” technology, thanks to the newfound sympathy for Israel’s alleged security problems, is now invading European borders as well.

According to the Israeli Ynetnews, Israel is the seventh largest arms exporter in the world, and is emerging as a leader in the global export of aerial drones.

Europe’s excitement for Israel’s drone technology is related to mostly unfounded fears of migrants and refugees. In the case of Brazil, Israeli drones technology will be put to fight against criminal gangs and other internal reasons.

For the record, Israeli drones, manufactured by Elbit Systems, have been purchased and used by the former Brazilian government just before the FIFA World Cup in 2014.

What makes future deals between both countries more alarming is the sudden affinity of far-right politicians in both countries. Expectedly, Bolsonaro and Netanyahu discussed the drones at length during the latter’s visit to Brazil.

Israel has used extreme violence to counter Palestinian demands for human rights, including lethal violence against ongoing peaceful protests at the fence separating besieged Gaza from Israel. If Bolsonaro thinks that he will successfully counter local crimes through unhinged violence, as opposed to addressing social and economic inequality and unfair distribution of wealth in his country, then he can only expect to exacerbate an already horrific death toll.

Israeli security obsessions should not be duplicated, not in Brazil nor anywhere else, and Brazilians, many of whom rightly worry about the state of democracy in their country, should not succumb to the Israeli militant mindset, which has wrought no peace, but much violence.

Israel exports wars to its neighbours, and war technology to the rest of the world. As many countries are plagued by conflict, often resulting from massive income inequalities, Israel should not be seen as the model to follow, but rather the example to avoid.

Ramzy Baroud is a journalist, author and editor of Palestine Chronicle. His latest book is “The Last Earth: A Palestinian Story” (Pluto Press, London, 2018)

Jordan Times Jan 08,2019

US ultimate deal shelved again

Hasan Abu Nimah

Once again, the so-called “ultimate deal”, US President Donald Trump's long awaited plan for settling the Palestinian-Israeli conflict, has been delayed. The postponement was just announced by the US ambassador to Tel Aviv.

Since Trump first mentioned the deal more than two years ago, there have been repeated declarations of its imminent official announcement. This has never materialised. Only a couple of months ago, promises from Washington to launch the plan in the early part of 2019 were renewed, unless, it was warned, the Israeli government would decide on early elections.

The Israeli government did, indeed, decide to arrange for new elections in late spring this year. Therefore, the deal had to be postponed, not only until the Israeli elections were completed, but also until a post-election Israeli government was formed and sworn in. This may indicate early summer. By then, only God knows what the fast-shifting situation in the region is going to look like.

Right from the very early days of the age of this additional US peace initiative, I repeatedly argued on this page that the so-called deal would have no future. I did not foresee any chance of success for such renewed US effort. My doubts were further reinforced when parts of the deal started to leak. The same doubts were solidly vindicated when the US decided, most likely as part of the plan, to recognise Jerusalem as the capital of Israel and to move its embassy there. This was followed by the Israeli Knesset’s decision to declare Palestine, which now includes Israel, as the land of the Jews, to exclude Palestinian rights, existence and presence in the same land, their own land, at any time: past, present and future.

Other measures, obviously part of the ultimate deal as well, included the abolition of UNRWA, the UN agency that has, for the past seven decades, been offering services and basic living needs for more than 5 million Palestinian refugees, in the hope that such a step would also abolish the Palestine refugee issue and the internationally recognised “right of return”.

When I first expressed my deep belief that the deal would not see the light, I based my conviction on the largely known fact that the US would not formulate any ideas for such a peace settlement without Israel’s full endorsement of every single letter of it; which means Israel would not endorse anything that would consider the bare minimum of Palestinian legitimate rights. This has been the case since peace plans started to develop more than five decades ago. If there were chances for compromise in the past, they certainly do not exist under the current US administration, which seems, as the Jared Kushner's peace team clearly proves, to be totally under Israel’s direction and tight control.

If, as we have recently been informed, the deal was almost complete and ready for presentation to the concerned parties, “with or without Palestinian participation”, it would be right to assume that the ultimate deal draft was approved by Israel. Similarly, and according to this same concept, repeated postponements would have also been approved or even advised by Israel, which sounds ironic. Why would Israel want to delay a plan of its own making, serving its best interests?

Simple. Just as with many previous cases, such as the 15-year old Quartet Road Map, which was approved by Israel initially but sabotaged afterwards, and also the Oslo Accords with the Palestinians, to cite just two examples.

Israel does not always declare all of its hidden territorial and political ambitions, knowing that such disclosures may sound excessive, even to its most loyal allies. This is why Israeli leaders go along, though strictly verbally and deliberately vaguely, with formulas such as the two-state solution.

Most likely, Israeli Prime Minister Benjamin Netanyahu's government seems to be pleased with the parts of the deal that have already been implemented without agreement. An agreement that may put a stopgap on Israel's undeclared demands might not be that desirable. Reports from Washington have indicated that the content of the ultimate deal may please neither the Israelis nor the Palestinians. That it may not please the Palestinians is obvious and well-known, but why it should not please the Israelis is the hard question, particularly if Israel was consulted about the content beforehand and went along with it.

Israel may have accepted some symbolic American proposals in favour of the Palestinian side to make the deal seemingly reasonable, but only because Israel knows the other side would anyway reject it altogether.

Any careful examination of the sequence of developments in the last two years would come to the inevitable conclusion that Israel is constantly unwilling to consider any final settlement, even this historic deal President Trump is trying to implement. I am not saying that the deal, as we believe it is, would be possible even if Israel genuinely accepted it.

Jordan Times Jan 08,2019

* * *

Settlers uproot and chop olive trees in south of West Bank

HEBRON, Tuesday, January 08, 2019 (Wafa) – Israeli settlers Tuesday uprooted and chopped 30 olive trees to the east of Yatta, south of the city of Hebron in the south of the occupied West Bank, according to Rateb Jabour, a local activist.

He told Wafa that settlers from the illegal Israeli settlements of Maon and Havat Ma'on uprooted and chopped the olive trees belonging to the Rabie family, noting that the trees were there for over 30 years.

He said that uprooting olive trees has been frequent in that area as part of a plan by the settlers to make life difficult for the Palestinians in order to get them to leave it and expand their settlements built illegally on Palestinian lands.

Olive harvest is a main source of income for thousands of Palestinian families in the occupied West Bank.

Wafa January 08, 2019



